مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧١٣٤

الخميس، ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أسيلبورن	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغرال
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاساناا
	شيلي	السيد إراثوريث
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1426368 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد أرسيني ياتسينيوك، رئيس وزراء أوكرانيا، وأطلب إلى موظف المراسم أن يصطحبه إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد أرسيني ياتسينيوك، رئيس وزراء أوكرانيا، إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

سوف يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): سوف أركز في إحاطتي الإعلامية على جانبين: التطورات الأخيرة في أوكرانيا، وعمل الأمم المتحدة.

إن التأمل في مدى خطورة هذه الأزمة وتداعياتها المحتملة الأوسع نطاق أدت بالمجلس إلى الالتئام لمناقشة مسألة أوكرانيا اليوم للمرة الثانية هذا الأسبوع، وللمرة السادسة منذ ١ آذار/مارس. لقد أولى المجلس اهتماما جادا لهذه المسألة بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الأطراف المتعددة والثنائية، وكلها تهدف إلى السعي إلى إيجاد حل سلمي الأزمة.

غير أن تواتر المداولات أيضا يجسد حقيقة مفادها أننا بوصفنا مجتمعا دوليا غير قادرين على الوفاء بالتزامنا، وهو أمر ما فتئ الأمين العام يذكرنا به في أحيان كثيرة للمساهمة في التخفيف من حدة التوتر وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. على الرغم من أنه ثبت حتى الآن أنها مسألة تظل تراوغنا، لا يزال السبيل سالكا نحو إيجاد حل سلمي للأزمة. فلنغتنم هذه الفرصة.

سأتكلم أولاً عن التطورات التي حدثت في أوكرانيا. منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة في المجلس (انظر S/PV.7131)، ما انفك الأمين العام يعرب عن قلقه إزاء تدهور الحالة في شبه جزيرة القرم، وتزايد حدة التوتر في شرق أوكرانيا. أما في شبه جزيرة القرم، فلا يزال احتلال القواعد العسكرية الأوكرانية ومحاصرتها مستمرا، وكذلك غالبية مرافق الخدمات على حدود الدولة. وردت أنباء تفيد بأن أفرادا عسكريين قاموا بالاستيلاء على مستشفى عسكري. في ١١ آذار/مارس، وردت أنباء مفادها أن سلطات شبه جزيرة القرم أغلقت المجال الجوي لشبه الجزيرة أمام جميع الرحلات الجوية التجارية فيما عدا تلك القادمة من موسكو، مستشهدة بالحاجة إلى إبقاء ما يسمى بالمحرضين خارج شبه الجزيرة.

نفهم أن من المتوقع أن يبدأ يوم الأحد الموافق ١٦ آذار/مارس الاستفتاء الذي دعت إلى عقده السلطات في شبه جزيرة القرم. لا توجد أي مؤشرات على خلاف ذلك.

في ١١ آذار/مارس، اعتمد برلمان القرم في ”إعلان الاستقلال لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي“. وفي اليوم نفسه، اتخذ برلمان أوكرانيا، مستشهداً بمواد محددة في دستور البلاد قرارا يحث برلمان القرم على

”إعادة النظر في قراره المؤرخ ٦ مارس ٢٠١٤ وجعله يتماشى مع دستور أوكرانيا ودستور جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، وهو دستور أقره قانون أوكرانيا الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨“.

وذكر القرار أيضا أنه إذا أخفق برلمان القرم في القيام بذلك في موعد أقصاه ١٢ مارس ٢٠١٤، فإن برلمان أوكرانيا ”سيأخذ زمام المبادرة لكي ينهي مبكرا صلاحيات البرلمان“فيرخوفنا رادا”في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي“.

إذ انتقل إلى الكلام عن أنشطة الأمم المتحدة، أود أن أذكر أن الأمين العام يواصل جهوده الحثيثة في الكلام مع جميع الأطراف المعنية بهدف السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة المستمرة. وتحقيقا لتلك الغاية، سيجتمع بالسيد ياتسينيوك في وقت لاحق من بعد ظهر هذا اليوم.

كما ذكرت يوم الاثنين فإن الاستفتاء المقرر قد زاد من تعقيد حالة صعبة ومتطايرة أصلا. وفي هذا السياق، يؤسفني أن أبلغ المجلس بأن السلطات المحلية في القرم منعت الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش، من الوصول إلى شبه جزيرة القرم، معربة عن عدم استعدادها لاستقباله، وعدم قدرتها على توفير الأمن له.

بعد مغادرة الأمين العام المساعد سيمونوفيتش لأوكرانيا، يعتزم تقديم تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جميع أرجاء البلاد. وبالنسبة لشبه جزيرة القرم، فإنه سيضطر، في جملة أمور، إلى الاعتماد على معلومات من سكان شبه جزيرة القرم، ومن الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين في شبه جزيرة القرم، والمنظمات غير الحكومية الدولية، حيث اجتمع بهم. بالنظر إلى التباينات الواسعة في الأنباء عما يحدث بالفعل على أرض الواقع في شبه جزيرة القرم، كنا نحبذ لو تمكن الأمين العام المساعد سيمونوفيتش بنفسه وبصورة مباشرة من جمع المعلومات.

عقد الأمين العام المساعد سيمونوفيتش حتى الآن اجتماعات في كييف، وخاركوف، ولفيف، شملت ممثلي الإدارات المحلية، والأقلية الروسية، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك ممثل تتار القرم وسائر ممثلي المجتمع المدني، وكذلك عقد اجتماعات مع أمناء المظالم. وخلال بعثته واصل أيضا مناقشة الخيارات مع السلطات لاتخاذ تدابير ملموسة في مجال حقوق الإنسان التي يمكن اعتباراها تعزيزا لحماية حقوق الإنسان، والمساهمة في الحد من التصعيد.

إن بعثة رصد حقوق الإنسان التابعة لمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أصبحت جاهزة للعمل في أوكرانيا اعتبارا من يوم الاثنين المقبل. في ضوء الحالة التي يصعب التنبؤ بها والتي ربما تؤثر على حقوق الإنسان، يدرس الأمين العام طلب الأمين العام المساعد سيمونوفيتش لتمديد فترة مهمته.

منذ بداية الأزمة، دعا الأمين العام إلى التوصل إلى حل سلمي يقوم على احترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وما برح الأمين العام يدعو إلى إيجاد حل للأزمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويناشد جميع الأطراف تحاشي اتخاذ إجراءات متسرعة أو الإدلاء بتصريحات استفزازية، والدخول في حوار مباشر وبناء بغية شق طريق يفضي إلى الأمام. وما زال أيضا يذكر جميع الأطراف بضرورة التمسك بالقيم الديمقراطية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان لجميع أبناء شعب أوكرانيا، بما في ذلك الأقليات. كذلك كجزء من جهود الأمم المتحدة، نواصل عن كثب تنسيق أنشطتنا مع الأطراف المعنية الرئيسية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في أجواء مشحونة بالتوتر في أوكرانيا، يفاقمها انعدام الثقة والخوف، فإن احتمال التصعيد المتعمد أو غير المتعمد، أو أي تصعيد ناجم عن سوء التقدير أمر حقيقي. ونشدد على

ضرورة تحاشي جميع الأطراف اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تزيد من التوترات وتزيد من صعوبة عملية الحد من التصعيد. لقد حان الوقت للمشاركة البناءة. إذ أن عدم الاستقرار في أوكرانيا ليس في صالح أحد، وستكون له عواقب وخيمة على المنطقة والعالم.

يقوم الأمين العام بمساعيه الحميدة، وهو شريك المجلس في دعم وتيسير التوصل إلى حل سلمي من خلال الحوار. نحن مقتنعون بأنه بفضل الجهود المخلصة والمتضافرة التي يقوم بها المجتمع الدولي، سنتمكن معا من سحب أوكرانيا من حافة الهاوية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء أوكرانيا.

السيد ياتسينيوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الهيئة الرئيسية المسؤولة عن السلام والاستقرار والأمن في العالم. وحسب معرفتي أن هذه هي الجلسة الاستثنائية السادسة لمجلس الأمن. يدرك المجلس تماما ما يحدث على أرض الواقع، ولكن أود بالإضافة إلى ذلك أن أبلغكم عن التطورات الأخيرة في أوكرانيا. إن بلدي يواجه عدوانا عسكريا يشنه بلد مجاور وعضو دائم في مجلس الأمن.

ليس هناك داع لهذا العدوان؛ ولا توجد أسباب له. فمن غير المقبول إطلاقاً وكليّا في القرن الحادي والعشرين حل أي نوع من الصراع بالدبابات والمدافع وأحذية العسكر على أرض الواقع.

لقد انتهك الاتحاد الروسي عددا من المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم توقيعها بين أوكرانيا وروسيا. ونحن نعتقد بقوة أن المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن

”يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“.

ليست موضع شك لدى أي كان. وما زلنا نعتقد أن أمامنا الفرصة لحل هذا الصراع بطريقة سلمية، ونشيد ونمدح بالجيش الأوكراني الذي امتنع عن استخدام أي نوع من القوة.

ونود أن نكون واضحين جدا ونقول إن الوجود العسكري قد تم تحديده بجلاء. إنه وجود عسكري روسي، مع لوحات أرقام روسية مثبتة على مركباته. ونحن نحث الاتحاد الروسي على سحب قواته العسكرية المنتشرة في القرم إلى ثكناتها، وبدء محادثات ومفاوضات حقيقية، من أجل التصدي لهذا الصراع.

إن هذا الصراع ليس صراعا داخليا. إنه صراع يتجاوز حدود أوكرانيا. واسمحوا لي أن أذكّر بأن أوكرانيا تخلّت عن أسلحتها النووية في عام ١٩٩٤. لقد تخلينا عن واحدة من أكبر ترسانات الأسلحة النووية – ثالث أكبر ترسانة في العالم – وفي إطار مذكرة بودابست، ضمن الموقعون عليها سلامة أراضي الدولة الأوكرانية وسيادتها واستقلالها. والطريقة التي تصرّف بها شركاؤنا الروس – وأعتقد أننا إذا أجرينا محادثات حقيقية مع روسيا، فبإمكانهم أن يكونوا شركاء حقيقيين – تقوض الأمن العالمي بأسره وبرنامج عدم الانتشار النووي، لأنه بعد هذه الإجراءات سيكون من الصعب جدا إقناع أي شخص في العالم بعدم امتلاك أسلحة نووية.

أود أن أكرّر القول إن الحكومة الأوكرانية منفتحة تماما. نحن نريد إجراء محادثات، ولا نريد أن يكون هناك أي نوع من العدوان العسكري.

إنني أخاطب الاتحاد الروسي الآن.

(تكلم بالروسية).

إننا نبحث عن إجابة للسؤال عما إذا كان الروس يريدون الحرب. وبصفتي رئيس وزراء أوكرانيا، التي كانت لها على مدى عقود علاقات دافئة وودية مع روسيا، فأنا مقتنع بأن الروس لا يريدون الحرب، وآمل أن تستجيب الحكومة الروسية ويستجيب الرئيس الروسي لرغبات شعبهما، ويعودا إلى مائدة المفاوضات بغية الدخول في حوار والتوصل إلى حل لهذا الصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أتلو الآن بيانا بصفتي وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في لكسمبرغ.

أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الاعلامية. وأرحب بدولة السيد أرسيني ياتسينيوك، رئيس وزراء أوكرانيا، في المجلس، وأشكره على بيانه. لقد كان خطابه مؤثرا جدا.

إن الوضع في أوكرانيا خطير، خاصة في القرم. فلا يسعنا أن نظل غير مبالين إزاء الأزمة التي يمر بها البلد. وعلى الرغم من تزايد التوترات، نود أن نعتقد أنه لا يزال هناك وقت لتجنب الأسوأ – ضم القرم بالقوة. ونأمل من هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن – وهو الهيئة التي تتحمل، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين – أن تساعد على تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره لصالح تسوية سلمية للأزمة في بلدكم.

وتشعر لكسمبرغ بقلق عميق حيال هذه الأزمة. فخلال رحلتي إلى كييف يوم الاثنين كجزء من زيارة عمل مع زميليّ وزيري خارجية بلجيكا وهولندا، أدركت إدراكا شخصيا ما أظهره الشعب الأوكراني من شجاعة وصمود خلال الأسابيع الأخيرة. كما أتيحت لي الفرصة لملاحظة الالتزام بضبط النفس ورباطة الجأش من جانب أوكرانيا، في الوقت الذي تواجه الانتهاك لسيادتها وسلامة أراضيها في القرم.

والقرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد الروسي في ١ آذار/مارس والذي يأذن باستخدام القوات المسلحة الروسية على أراضي أوكرانيا، والإجراءات المتخذة على أرض الواقع طوال الأسبوعين الماضيين، يشكلان انتهاكين صارخين للقانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي النهائية. وهما يتعارضان مع الالتزامات التي قدّمتها روسيا لأوكرانيا في إطار مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، وفي إطار معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين روسيا وأوكرانيا، التي جرى توقيعها في عام ١٩٩٧.

والسبب الرئيسي الذي تقدمه روسيا تبريرا لأفعالها، أي التهديدات التي تتعرض لها حقوق الناطقين بالروسية والمجتمعات المحلية الروسية في القرم، قد ثبت أن لا أساس لها من الصحة، مثلما ذكر مؤخرا المفوض السامي المعني بالأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونأسف لأنه لم يتمكن الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان من زيارة القرم للتأكد من صحة ادعاء منظمة الأمن والتعاون.

إن إجراء استفتاء بشأن مركز القرم في ١٦ آذار/مارس يشكّل، من حيث الشكل والمضمون، انتهاكا لدستور أوكرانيا. ونحن ندعو روسيا إلى وقف جميع أعمال الدعم لهذا الاستفتاء. فالاتحاد الروسي العظيم والقوي ليس في حاجة إلى تشجيع مهزلة إجراء هذا الاستفتاء، ولا إلى الاستفادة منه، إذ أن بطاقات الاقتراع لا توفر حتى خيار التصويت ضده. وإذا أُجري الاستفتاء على أي حال، فإن المجتمع الدولي لن يعترف بنتائجه قطعا.

إننا لم نعد في عصر يالطا أو زمن اقتسام القارة الأوروبية. ويجب أن يكون ممكنا إيجاد مخرج سلمي لهذه الأزمة التي تهم مصالح جميع الأطراف المعنية بما في ذلك، بطبيعة الحال، مصالح روسيا. فزعزعة الاستقرار في أوكرانيا لا تخدم مصالح أحد في المدى الطويل. ونحن ننوّه بالعلاقات التاريخية بين روسيا وأوكرانيا، بما في ذلك في المجالين الاقتصادي والثقافي.

ونرحب بروح الانفتاح التي يتحلى بها رئيس وزراء أوكرانيا واستعداده للدخول في مفاوضات – وهو سبب آخر كي تضع روسيا يدها بيد أوكرانيا الممدودة بغية إقامة حوار مباشر لترع فتيل الأزمة.

إن الحل السياسي الدائم للأزمة الأوكرانية يتطلب أيضا حوارا سياسيا شاملا داخل أوكرانيا نفسها. وهذا الحوار يجب أن يشمل جميع القوى السياسية الديمقراطية وجميع المناطق. ولا بد له من أن يكون انعكاسا لتنوع المجتمع الأوكراني، وتطلعات جميع الأوكرانيين، وضرورة احترام حقوق الأوكرانيين كافة. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها حكومة أوكرانيا وبرلمانها لتعزيز هذا الحوار الذي بوسعه أن يؤدي، في رأينا، ضمن جملة أمور، إلى تعزيز الطابع الاتحادي للدولة الأوكرانية. ولكن الأمر متروك للأوكرانيين وحدهم لتقرير مصيرهم. فأوكرانيا لا يملكها سوى الأوكرانيين.

وكما قلت في البداية، أريد أن أصدّق أنه لا يزال ممكنا تفادي الأسوأ، وأنه لا يزال هناك وقت للتوصل إلى حل سلمي تمشيا مع مبادئ منظمتنا، ومع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وتشجع لكسمبرغ مواصلة الجهود الدبلوماسية المكثفة بغية إنشاء آلية متعددة الأطراف – فريق اتصال يجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك روسيا. وينبغي أن تتيح لنا الآلية الشروع في وقف التصعيد العسكري، بدءا من انسحاب القوات الروسية إلى أماكن انتشارها الدائمة. كما يجب أن تتيح إطلاق الحوار المباشر بين السلطات الروسية والأوكرانية.

وأرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام ونائب الأمين العام، وأشجعهما على مواصلة مهمتهما المتمثلة في المساعي الحميدة. وتدعم لكسمبرغ جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، لنشر بعثة مراقبة خاصة، قبل كل شيء في القرم ومناطق أخرى من أوكرانيا، باتفاق مع البلد المضيف. وقد تضطلع تلك البعثة بتقييم الحقائق واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الحوار على أرض الواقع من أجل تخفيف حدة التوتر وتطبيع الحالة.

وفي الختام، أود أن أكرر مرة أخرى مناشدتنا جميع الأطراف المعنية، لا سيما روسيا، إعطاء الأولوية للحوار عوضا عن العنف والقانون الدولي بدلا من قانون الأقوى. لقد حان الوقت لتكثيف الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل للأزمة الأوكرانية يحترم استقلالها السياسي وسيادتها ووحدتها ووحدة أراضيها من أجل إرساء السلام والاستقرار والرخاء في أوروبا.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تأتي أعمال هذه الجلسة في وقت نشهد فيه يوميا تباينا أكثر وضوحا من أي وقت مضى بين سلوك السلطات في كييف وسلوك السلطات في موسكو. وأود النظر في السلوكين كل منهما على حدة.

تولي حكومة أوكرانيا أولوية للمصالحة الداخلية، ولخطط إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وللشمولية السياسية. وقد اقترحت إنشاء فرقة عمل للنظر في إمكانية تعزيز الحكم الذاتي للقرم داخل أوكرانيا. وأوضح قادة أوكرانيا المستقبل الذي يتمنونه لشعبهم – مستقبل التعددية، والازدهار والكرامة؛ مستقبل خال من الفساد والمحسوبية؛ مستقبل لا يضطر فيه الشعب الأوكراني إلى الاختيار بين الشرق والغرب.

ومافتئت حكومة أوكرانيا تلتزم التزاما ثابتا بتعهدها باحترام جميع الاتفاقات الدولية، بما في ذلك تلك التي تغطي القواعد العسكرية الروسية. وقد أظهرت أوكرانيا أيضا

التزاما ملحوظا بضبط النفس خلال الأسابيع القليلة الماضية فيما يتعلق باستخدام قواتها المسلحة. كما يتضح اليوم من خلال بيان رئيس الوزراء ياتسينيوك، كان صوت أوكرانيا طوال هذه الأزمة صوت العقل والحكمة، ودعم سيادة القانون وضبط النفس في مواجهة الاستفزاز. وقد صوت البرلمان الأوكراني على حكومته بالإجماع تقريبا وتتمتع الحكومة بتأييد واسع منذ ذلك الحين من مختلف الأطياف السياسية، بما في ذلك من الحزب السابق للرئيس السابق يانوكوفيتش. كما تضم الحكومة ممثلين من جميع أنحاء البلد، الشرق والغرب والشمال والجنوب.

وتركز القيادة الأوكرانية بشكل صحيح على احتياجات شعبها. واجتمع أمس في واشنطن، رئيس الوزراء مع الرئيس أوباما وغيره من قادة حكومة بلدي، وكذلك مع كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي. ويتمثل هدف رئيس الوزراء في تحقيق الاستقرار المالي في بلده، والحد من الفساد، ووضع الأساس لتحقيق التقدم في ظل حكومة جديدة يتم انتخابها بصورة سلمية، وبحرية ونزاهة من جميع شعب أوكرانيا في ٢٥ أيار/مايو. وستمنح هذه الانتخابات، التي ستجرى خلال ما يزيد على شهرين بقليل أي مواطن لديه رؤية مختلفة لأوكرانيا الفرصة لإبداء رأيه. وستمنح الذين يرغبون في تشكيل مستقبل أوكرانيا الفرصة لانتخابهم. وتستحق الجهود التي تبذلها أوكرانيا لتحقيق استقرار اقتصادها وإجراء الانتخابات المقبلة التأييد المخلص من كل عضو من أعضاء المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

ولكن نرى في موسكو نوعا مختلفا من القيادة. واصلت روسيا مسار العمل العسكري منذ البداية. في بدايات الأزمة، حشدت روسيا قواتها على طول الحدود الأوكرانية لإجراء تدريبات عسكرية، بينما دعمت الجهود داخل القرم للسيطرة على المراكز الحدودية الأوكرانية، وتطويق المنشآت العسكرية الأوكرانية، والسيطرة على المرافق العامة، واستبدال وسائط الإعلام الأوكرانية بمحطات الروسية. وطلب الرئيس بوتين الإذن وحصل عليه من مجلس الاتحاد لاستخدام القوة العسكرية في القرم، واليوم أفيد بأن هناك أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من القوات الروسية في المنطقة. وبالرغم من تبرير موسكو لأفعالها باسم حماية المنحدرين من أصل روسي، عرقلت القوات الروسية مرارا مراقبين دوليين ووسطاء ومنعتهم من الوصول، بالرغم من أن مهمتهم تتمثل في كفالة عدم انتهاك حقوق الأقليات. هذا ليس سلوك أشخاص يعتقدون أن الحقيقة والقانون يقفان إلى جانبهم.

وحدد قادة القرم، الذين نصبوا أنفسهم، موعدا للاستفتاء مع تأييد روسيا الكامل. كان تاريخه ٢٥ أيار/مايو. ثم أعادوا تحديده ليجري في ١٦ آذار/مارس، أي أتاحوا أقل من أسبوعين للتحضير للتصويت وإجرائه – أسبوعين لقضية ذات أهمية كبيرة، مخاطرين بعواقب خطيرة مزعزعة للاستقرار، في تحد للدستور الأوكراني وفي تحد للقانون الدولي. ولا يتضمن الاقتراع على الاستفتاء الذي سيطرح للمقترعين خيارا للتصويت تأييدا للحالة الراهنة. وستعتبر بطاقات الاقتراع التي لا تتضمن أي اختيار لاغية. ومع اقتراب موعد التصويت في نهاية هذا الأسبوع، يتواصل التدخل العسكري الروسي، وقد أطلعنا هذا الصباح على أنباء عن عمليات عسكرية جديدة من قبل القوات الروسية تنطوي على بطاريات المدفعية، والمروحيات الهجومية و ١٠ ٠٠٠ جندي إضافي على الأقل بالقرب من الحدود الأوكرانية.

ويتسم استفتاء ١٦ آذار/مارس المقترح بشأن حالة القرم بكل الأمور التي لا تنطوي عليها الانتخابات المقررة في ٢٥ أيار/مايو. فإن كانت انتخابات ٢٥ أيار/مايو تمنح فرصة بموجب القانون لجميع الأوكرانيين للمشاركة في رسم مستقبلهم المشترك، فقد جرى التخطيط لإجراء استفتاء يوم الأحد في القرم على عجل، على نحو غير مبرر ومثير للانقسام. ويتطلب الدستور في أوكرانيا ألا يجري أي تغيير في أراضيها إلا من

خلال استفتاء وطني. ولأن الحكومة لم تأذن بتلك التدبير، فإن الاقتراع المقترح يوم ١٦ آذار/مارس ينتهك سيادة أوكرانيا. ولا بد إجراء أي استفتاء على القرم في ظل حدود القانون الأوكراني. ووفقا لذلك، تؤيد الولايات المتحدة الآخرين في الدعوة إلى وقف تلك المبادرة غير المدروسة، التي لا يمكن الاعتراف بها بوصفها شرعية، خصوصا عندما تنفذ على خلفية توغل عسكري أجنبي. كما نناشد الاتحاد الروسي الامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم هذه المهمة الخطيرة.

والحل الحقيقي الوحيد للأزمة الحالية هو الدبلوماسية. وتدعم حكومة بلدي بقوة المحادثات المباشرة بين الاتحاد الروسي وحكومة أوكرانيا، التي ستجرى، إذا لزم الأمر، بمساعدة مناسبة من المجتمع الدولي. وسيلتقي وزير الخارجية السيد كيري مع وزير الخارجية لافروف غدا أملا في إيجاد وسيلة بعيدا عن مسار المواجهة. ونظرا لمخاطر التراع، لا يستطيع أحد تحمل ترك بابا لا نطرقه.

ولكن لا بد أن تريد روسيا حلا دبلوماسيا. ويبقى مسار الدبلوماسية قابلا للتحقق ومرغوب فيه على السواء، لأن الطريق قدما واضح. ولا بد أن تعود القوات الروسية إلى قواعدها وأن تحترم روسيا اتفاقاتها مع أوكرانيا. ويجب على جميع البلدان احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والسعي إلى حل التراعات بالوسائل السلمية. وينبغي أن يفي كل بلد بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتزاماته بموجب مذكرة بودابست عام ١٩٩٤ ووثيقة هلسنكي الختامية. ويجب أن تلتزم أوكرانيا والاتحاد الروسي بشكل كامل باتفاقاتهما الثنائية، بما في ذلك معاهدة عام ١٩٩٧ للصداقة والتعاون والشراكة والاتفاق المستند لعام ١٩٩٧.

وهذه الخطوات، التي ينبغي اتخاذ كل واحدة منها وفقا للاتفاقات السابقة، بما يتفق مع القانون الدولي، وتمشيا مع المصالح العليا لشعب أوكرانيا، هي كل ما هو مطلوب لإنهاء هذه الأزمة بطريقة تحترم حقوق جميع الأطراف المعنية ومصالحها. ووفقا لهذه المبادئ، تقترح الولايات المتحدة مشروع قرار لينظر فيه المجلس، من شأنه أن يحقق حلا سلميا للأزمة الأوكرانية على أساس القانون الدولي وولاية المجلس باتخاذ إجراءات، عند الضرورة، لضمان الأمن والسلام العالميين.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا اعتقاد حكومة بلدي أن، بغية حل هذه الأزمة، ما هو مطلوب الآن هو مناخ من ضبط النفس ليحل محل المواجهة، والانفتاح بدلا من العرقلة، والحوار السلمي عوضا عن الإكراه. هذا هو الوقت المناسب لإظهار أن القوانين والقواعد تشكل فرقا، وسلامة الأراضي مسألة هامة. إذا لم نتعاون، وإذا لم نرسل إشارة واضحة لالتزاماتنا المشتركة، سنعيش مع العواقب في القرم وكذلك خارجها. وسننظر إلى الوراء في هذه اللحظة ونتمنى لو تعاونا معا في صوت واحد قبل أن تمسي العواقب حقيقة وتضيع أرواح الأبرياء.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب برئيس الوزراء أرسيني ياتسينيوك في مجلس الأمن اليوم. إن المملكة المتحدة تقف جنبا إلى جنب مع الشعب الأوكراني في وقت الأزمة هذا.

نشيد بالسيد ياتسينيوك وحكومته وشعبه وبالقوات المسلحة الأوكرانية على التحلي بدرجة رائعة من ضبط النفس في مواجهة الاستفزازات المتكررة. بسبب ما يتمتع به من قوة إرادة، لا تزال هناك فرصة للتوصل إلى حل دبلوماسي سلمي.

استمعنا في الأسبوع الماضي وفي هذه القاعة، وفي مكان آخر، إلى محاولة للتشكيك في شرعية الحكومة الانتقالية في أوكرانيا. وهذا ليس له أي مبرر على الإطلاق. لقد ترك السيد يانوكوفيتش مكتبه وشعبه في خضم الأزمة. وبدلاً من العمل على تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢١ شباط/فبراير، تخلى عن منصبه. لقد تبرأ منه حزبه وأقرت عزله الأغلبية الساحقة من أعضاء البرلمان.

إن الحكومة الانتقالية التي حلت محل له اتخذت بالفعل خطوات هامة، وهي خطوات تعزز روح اتفاق ٢١ شباط/فبراير الذي وضع الأسس لمستقبل أوكرانيا. وعملت الحكومة الانتقالية على استعادة دستور عام ٢٠٠٤، وبدأت عملية الإصلاح الدستوري وقررت عقد انتخابات في ٢٥ أيار/مايو. وستمكن تلك الانتخابات المقبلة جميع الأوكرانيين من اختيار قادتهم. ويوجد مراقبون دوليون على أهبة الاستعداد لضمان أن تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة. ونحض جميع الأطراف على دعم ذلك الجهد.

كلنا نتفق على أن أوكرانيا بحاجة إلى مؤازرتنا في هذه المرحلة الانتقالية. ونسلم جميعا بأن أوكرانيا بأمس الحاجة إلى الإصلاح، وإدخال تحسينات على ثقافتها السياسية، وبحاجة إلى الاستقرار السياسي والشمولية، وإنهاء الفساد. نؤيد جميعا الدعوة إلى إجراء تحقيقات في أعمال العنف التي وقعت خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وكلنا ندعم إجراء انتخابات جديدة تحت إشراف دولي، ونتفق جميعا على أهمية حماية حقوق الأقليات. تلك نقاط الوفاق التي يمكن أن تشكل أساسا نلتف حوله ليتسنى لنا إيجاد سبيل يفضي إلى الأمام.

ولكن حتى نتفادى المواجهة، يتعين على الاتحاد الروسي أن يقبل بأن السبب وراء عدم الاستقرار الحالي في أوكرانيا لا يكمن في كييف، ولا في دونيتسك. أنما ينشأ من تصرفات الاتحاد الروسي في شبه جزيرة القرم، حيث تقوم القوات العسكرية الروسية ضد الرغبة الصريحة للحكومة الأوكرانية بالسيطرة على جزء كبير من أراضي أوكرانيا السيادية. وندين بشدة هذا الانتهاك الصارخ لسيادة واستقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها والخرق الصارخ للقانون الدولي.

وتدعي روسيا بأنها تتصرف لحماية مواطنيها. لقد استمعنا إلى ادعاءات مفادها بأن الذين يتكلمون الروسية والمواطنين الروس في خطر وبأنه تم حظر اللغة الروسية، واستفحل العداء للسامية وبأنه يوجد مئات الآلاف من اللاجئين الفارين من أوكرانيا. تبين أن جميع تلك الادعاءات لا أساس لها. الجزء الوحيد من أوكرانيا الذي تتعرض فيه الأقليات للتهديد هو ذلك الجزء في القرم الذي تحتله القوات الروسية، حيث تجري محاصرة القوات الأوكرانية في قواعدها ويفر المئات من أبناء تتار القرم خوفا، حيث كما سمعنا الآن فقط من السيد فيلتمان، بأن الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان سيمونوفيتش منع من دخول شبه الجزيرة وحُرم من فرصة إجراء تحقيق في التطورات المزعجة التي تحدث في شبه جزيرة القرم. ولكن هؤلاء المراقبين الدوليين الذين قاموا بزيارة شبه جزيرة القرم، بما في ذلك أستريد تورس، المفوض السامي المعني بالأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم يجدوا أي دليل على ارتكاب أي انتهاكات أو تهديدات لحقوق الناطقين بالروسية. وأفادوا، بيد أنهم ذكروا بأنه نتيجة للإجراءات الروسية، زادت التوترات بين الجماعات العرقية.

لقد شعرنا بعميق القلق لقرار ما يسمى بحكومة القرم التي نصبها انقلاب مسلح قائم على التدخل العسكري الروسي، لإجراء استفتاء في ١٦ آذار/مارس للتأكد مما إذا كان يجب لشبه جزيرة القرم أن تصبح جزءا من الاتحاد الروسي. أننا قلقون بنفس القدر جراء الخطوات التشريعية التي تتخذها روسيا لتيسير إجراء هذا الاستفتاء.

من الواضح تماما أن الاستفتاء المقترح يشكل انتهاكا للدستور الأوكراني. فالمادة ٧٣ منه تنص على أن أي تغيير في أراضي أوكرانيا يجب أن يحسم من خلال إجراء استفتاء يقوم به جميع الأوكرانيين. ومن الواضح إن الاستفتاء لا يشمل جميع الأوكرانيين. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يعقد استفتاء حر ونزيه بينما تسيطر على شبه جزيرة القرم القوات الروسية والمليشيات المدعومة من الروس، حيث لا يوجد أي سجل انتخابي، وحيث توجد قيود على حرية الصحافة، وحيث سيدلي الناخبون بأصواتهم تحت فوهة البندقية. في ظل هذه

الظروف، من الواضح أن أي تصويت على الاستفتاء في شبه جزيرة القرم في نهاية هذا الأسبوع سيكون عبثيا. والأسوأ من ذلك، أنه سيفتح من جديد باب الانقسامات العرقية وخطر تصعيد كبير في حدة التوتر. إن أي استفتاء من هذا القبيل لن يعترف بها المجتمع الدولي.

ولا تزال توجد فرصة لإيجاد حل سلمي. غير أن أفق تلك الفرصة ضيق جداً، ومع ذلك الفرصة موجودة. بيد أن الحل يتطلب من روسيا اتخاذ عدد من الخطوات الهامة. لا بد من تهدئة الحالة. ولا بد من عودة قواتها إلى قواعدها وإلى المستوى المنصوص عليه فيما يتعلق بأسطول البحر الأسود في شبه جزيرة القرم. يجب السماح للمراقبين الدوليين بدخول شبه جزيرة القرم. إذ أن وجودهم فيها سيكفل احترام جميع الأطراف احتراما كاملا لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات. يجب على روسيا أن تنأى بنفسها عن الاستفتاء المقترح، وأن تبين بوضوح بأنها لن تسعى إلى استخدام النتيجة كذريعة للضم، وأن تؤكد مجددا وبصورة علنية التزامها بوحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها. ويجب أن توافق روسيا على مقترحات لإجراء حوار مع الحكومة الأوكرانية، أما بصورة مباشرة أو من خلال عملية دبلوماسية دولية ذات مغزى.

يجتمع المجلس اليوم في ظروف في منتهى الخطورة. ومن المقرر إجراء استفتاء يوم الأحد، وهو استفتاء غير قانوني بموجب القانون الأوكراني، ومن الواضح أن عواقب ذلك الاستفتاء ستكون استفزازية، وستؤدي إلى زعزعة استقرار ينطوي على آثار خطيرة بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية.

ما من ثمة حاجة لذلك. إن ما سمعناه توا من رئيس الوزراء ياتسينيوك يؤكد العديد منا ما فتئ يشدد مرارا وتكرارا في المجلس على وجود رغبة واضحة لدى الحكومة الأوكرانية لمعالجة الشواغل التي أعربت عنها روسيا من خلال الحوار السلمي والمناقشة والتفاوض. عندما يوجد استعداد للحوار لا معنى ولا جدوى لأن تقوم روسيا باتخاذ إجراءات من جانب واحد أو تتواطأ مع سلطات القرم في إجراءات انفرادية، بل سيكون ذلك عملا خطير وغير مسؤول من جانب روسيا. تحث المملكة المتحدة روسيا على الامتناع عن هذه الأعمال الانفرادية، وأن تنأى بنفسها عن الاستفتاء المقرر عقده يوم الأحد.

وتحض المملكة المتحدة مجلس الأمن على أن يوضح بأنه لا بد من احترام سيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وبأنه لن يسمح بأي محاولة لتعديل حدود أوكرانيا بوسائل غير مشروعة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بالبيان الموقر الذي استمعنا إليه من فورنا من رئيس وزراء أوكرانيا.

لو كانت الأزمة الراهنة التي نواجهها ليست خطيرة جداً، لأطلقنا العنان للسخرية والطرائف بشأن التصريحات الأخيرة الصادرة عن الدبلوماسيين الروس لتعليل التحرك الروسي الواضح نحو ضم شبه جزيرة القرم. وهذه السخرية ترتكز على حقيقتين. أولا، إن روسيا لا تزال تشير إلى الاتفاق المبرم في ٢١ شباط/فبراير الذي تفاوض عليه وزراء خارجية ألمانيا وبولندا وفرنسا والذي رفضت روسيا إقراره بعد توقيعه. وأصبحت مؤيدا متأخراً جداً لهذا الاتفاق بعد الهروب المخزي ليانوكوفيتش.

ثانيا، إن ما يبعث على السخرية المنطق السريالي الخيالي الذي تتبعه روسيا عندما تشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية التي أفتت بأن الإعلان الانفرادي عن استقلال كوسوفو لم يكن غير قانوني. روسيا لم تعترف بهذه الفتوى، وما برح استقلال كوسوفو موضع خلاف بالنسبة لها. لذلك إننا ننتظر بفارغ الصبر النتيجة المنطقية لهذا التحول غير المتوقع، أي اعتراف روسيا بكوسوفو.

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن روسيا ترى بأن محكمة العدل الدولية وضعت شرطين: الأول، الطعن في طابع

الإقليم، مما أدى إلى قيام أمر قانوني خاص، أي القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والشرط الثاني، عدم استخدام القوة. من الواضح أن هذين الشريطين لم يتم الوفاء بهما في شبه جزيرة القرم التي لم يكن مركزها في أي حال من الأحوال موضع نزاع، لا من جانب موسكو ولا من جانب البرلمان المحلي، حيث يسمح الاحتلال الروسي لطائفة تشكل نسبة ٤ في المائة من الأصوات من الانتخابات المحلية بتنظيم استفتاء وهمي في ظل الحراب الروسية.

وكما قال وزير الخارجية الفرنسي فابيوس صباح اليوم، ”سيكون الاختيار في القرم يوم الأحد بين ‹نعم› و ‹نعم›“.

ولكن المسألة بالنسبة لروسيا ليست مسألة قانون أو اتساق أو منطق؛ إنها مسألة استخدام أي شيء وكل شيء لتبرير ما لا يمكن تبريره، ألا وهو، الانتهاك الصارخ والخبيث لميثاق الأمم المتحدة التي قامت على أساس احترام السلامة الإقليمية للدول الأعضاء فيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وبالتالي، فإن كل شيء معد لقيام روسيا بضم القرم بصرف النظر عن الغطاء القانوني الذي لن ينطلي على أحد. ووسائط الإعلام الغربية ترى أن لاعب الشطرنج الروسي سينتصر بعد أن يكون قد ألحق هزيمة كاملة بالمجتمع الدولي. وأنا مستواي كلاعب شطرنج سيء إلى حد ما، ولكني أرى هنا أساسا لاعبا تعوزه الخبرة لا يملك إلا أن يحاول اقتناص الَرخ (الطابية) ثم يخسر المباراة في نهاية المطاف. فروسيا ستفوز بالقرم وستخسر مصداقيتها. فما الذي سيحدث لمصداقية الدبلوماسية الروسية عندما تحاول العودة إلى أسسها – احترام السلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول – وهي دبلوماسية شجعت الانفصال في جورجيا واعترفت به وضمت منطقة في أوكرانيا؟ وهي لن تُقابل سوى بالتهكم والاستخفاف.

وما الذي سيحدث لمصداقية الدبلوماسية الروسية في الفضاء السوفياتي السابق؟ ألا يعلم المجلس أن الإمبراطورية الروسية سبق وأن قهرت بعض الدول، التي أصبحت مستقلة اليوم، قبل القرم؟ وألا يعلم المجلس أن ثمة أقليات روسية وأقليات ناطقة بالروسية في جميع أنحاء ذلك الفضاء؟ وكل ما ستجده روسيا هناك هو الريبة والقلق. وما الذي سيحدث لمصداقية روسيا في أوكرانيا؟ وكيف يمكن أن نتصور حدوث مصالحة بين الناهب والمنهوب؟ وكيف يمكن أن نتفهم إنشاء ألزاس ولورين جديدة بعد مرور قرن على سنة ١٩١٤؟ لا أحد يطلب من أوكرانيا الاختيار بين الشرق والغرب. وقد نجحت روسيا في القيام بذلك بعدم ترك أي خيار لأوكرانيا في هذا الشأن.

وأخيرا، ماذا سيكون مصير التقارب بين الاتحاد الأوروبي وروسيا عندما تدوس روسيا على القيم التي أدت إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي، ألا وهي، التصميم على وقف دوامة الغزو والاحتلال والمُطالبات؟ والاتحاد الأوروبي لا يمكن إلا أن يرى سوى الخطأ الذي ارتكبه عندما افترض أن محاوره يشاطره الهدف نفسه. وروسيا ستخسر المباراة ولكن أحدا لن يخرج سليما لأن القوة المجردة ستكون قد فرضت منطقها. وسيكون النسيج الهش للقانون الدولي، الذي يمثل الضمان الوحيد والحاجز الوحيد لحماية الدول الصغيرة من عودة الحرب، قد تمزق.

وفي لحظة الارتباك هذه، من الصواب أن يعيد مجلس الأمن التأكيد على المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن فرنسا تؤيد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وتدعو إلى طرحه للتصويت قبل إجراء الاستفتاء.

والأوان لم يفت بعد. ولنتوجه جميعا، الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن على السواء، بنداء أخير إلى روسيا. ونحن نتفهم المشاعر والشواغل. ونريد الاستجابة لها ولكن من خلال احترام القانون والسلامة الإقليمية لأوكرانيا. وتلك هي الرسالة التي ما فتئ جميع رؤساء دولنا وحكوماتنا يبعثون بها منذ أسبوع حتى الآن إلى أعلى المستويات في موسكو.

وهناك حلول بسيطة؛ والمبادئ معروفة جيدا. بل إنني ذكرتها هنا قبل أسبوع: عودة القوات الروسية إلى ثكناتها ونشر مراقبين دوليين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكفالة سلامة السكان المدنيين وتشكيل حكومة وحدة وطنية في كييف وإجراء انتخابات على وجه السرعة في ظل رقابة دولية. ولتفاوض على الشروط.

إن الوقت آخذ في النفاد. وإذا أُجري الاستفتاء غير القانوني يوم الأحد وإذا جاء رد روسيا غير موات حسبما أعلنت أنها ستفعل ذلك، فسنضطر لجعل الروس يعانون جميع العواقب الاقتصادية والسياسية. وأقول ”سنضطر“ لأننا لا نريد أن نسلك مسارا يعود بنا إلى الوراء. وأقول ”سنضطر“ لأنه لن يكون أمامنا خيار في مواجهة هذا الانتهاك الخطير للقانون الدولي في قارتنا.

وينبغي لروسيا أن تقاوم النزعة القومية المُدوخة التي تسيطر عليها والتي دائما ما تكون غير حصيفة. وينبغي لروسيا أن تنسى سنة ١٩١٤ وأن تدرك أننا في سنة ٢٠١٤. وينبغي لها العودة إلى المبادئ التي طالما بشرت بها والتي تدوس عليها اليوم. وينبغي لها أن تصغي إلى ما يقوله لها المجتمع الدولي بأسره. وإذا فعلت ذلك، يمكن التوصل إلى حل – حل يحترم السلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها ويكفل حقوق جميع الطوائف في أوكرانيا. ويجدر بها ألا تخسر مباراة الشطرنج من أجل اللذة المحدودة والسريعة الزوال المتمثلة في اقتناص رخ (طابية). فذلك لن يرقى إلى مستوى مواهب لاعبي الشطرنج الروس، وهم من بين أفضل اللاعبين في العالم.

السيد غاساناا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): من المثير للقلق بشكل متزايد أن الأزمة وتطور الأحداث في أوكرانيا يشكلان خطرا على أمن المنطقة بأسرها وما زالا يؤثران على الحياة اليومية للأبرياء. وبينما تُبذل جهود دبلوماسية عدة للتعامل مع الأزمة، نرى أن من المهم أن نضع في الاعتبار المسائل الجوهرية التي أدت إلى نشوب النزاع في المقام الأول وبالتالي معالجة شكاوى جميع الأطراف المعنية.

ونؤكد مجددا دعمنا لتضامن جميع الطوائف الأوكرانية ونكرر دعوتنا إلى إجراء حوار سياسي شامل للجميع بقيادة أوكرانية يعترف بتنوع الشعب الأوكراني ويؤكد على حماية الأقليات والطائفة الروسية. ومن واجبنا، في مجلس الأمن والمجتمع الدولي، التوصل إلى وضع حد للمواجهة والسماح للشعب الأوكراني بتقرير مصيره ومستقبله بصورة حقيقية وغير منحازة. ونشكر قيادة الأمم المتحدة على دورها النشط والخطوات المُتخذة حتى الآن في إطار الجهود الرامية إلى تهدئة الوضع على النحو الذي بينه لنا وكيل الأمين العام، السيد جيفري فيلتمان، الذي أود أن أشكره شخصيا.

وما زلنا نشعر بالقلق من أن يقوض الخطاب الذي تزداد حدته على جميع الجبهات الجهود الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة. وندعو مجددا جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس خلال هذه المرحلة المضطربة وإلى حل المسألة من خلال الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة. ويجب علينا في المجتمع الدولي أن نحترم التزامنا بمبادئ السلام والأمن وأن نقوم بدورنا في ضمان عدم تدهور الأزمة أكثر من ذلك. ويشمل ذلك مناشدة جميع الأطراف المعنية الالتزام بإيجاد حل سلمي.

ورواندا تؤيد احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن الوقت قد حان للتركيز على أولويتنا المتمثلة في إحلال السلام المستدام من خلال إجراء محادثات حقيقية ترمي إلى التخفيف من حدة الحالة وتشجيع جميع الأطراف المعنية على بذل جهود متواصلة لتبديد مشاعر الخوف والكراهية وغيرها من المشاعر السلبية التي ستؤدي إلى تفاقم الحالة.

الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن): أرحب بدولة رئيس وزراء أوكرانيا، السيد أرسيني ياتسنيوك، وأشكره

على الإحاطة الإعلامية الواضحة التي قدمها إلى المجلس. إن تداعيات الأحداث في أوكرانيا، وبخاصة في منطقة القرم، قد وصلت منعطفا حرجا، وهو ما يوجب تضافر الجهود لنزع فتيل الأزمة وتغليب لغة العقل وبدء حوار مباشر بين الأطراف المعنية لإنهائها ومنع تطورها.

وهذا يتطلب أن يعمل المجتمع الدولي بسرعة ومن خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وعبر الاتصالات الثنائية على إيجاد الجو المناسب لتتمكن الأطراف من التغلب على أسباب الأزمة وإيجاد آليات للحوار والتفاوض واقتراح الحلول التي من شأنها الحفاظ على مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة. وفي هذا الصدد، يرحب الأردن بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة، ونثمن مقترحات رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك إنشاء آلية اتصال دولية تعمل على تسهيل الحوار بين الأطراف وإرسال بعثة تقصي حقائق إلى أوكرانيا للعمل على جمع المعلومات وتقييم الحالة الأمنية.

ونؤيد العمل على إنفاذ هذه المقترحات، بأسرع وقت ممكن في ظل الوضع الراهن. يؤكد الأردن على ضرورة احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية كما يدعو إلى الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وإلى اللجوء إلى الإجراءات السلمية لحل النزاعات. ويؤكد الأردن على وحدة أراضي أوكرانيا وخضوع مجمل إقليمها، بما في ذلك منطقة القرم للسيادة الأوكرانية، بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما فيها مذكرة تفاهم بودابيست للعام ١٩٩٤، ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي للعام ١٩٩٧.

ونؤكد ضرورة أن يساعد المجتمع الدولي على إطلاق عملية سياسية في أوكرانيا تشمل جميع الأطراف والمجتمعات، والأقليات بما يسهم في إعادة الأمن والاستقرار إليها وسيادة القانون فيها ولا بد لهذه العملية السياسية أن تحافظ على حقوق جميع مواطني أوكرانيا وتمهد الظروف لعقد الانتخابات الرئاسية في شهر أيار/مايو القادم.

إن نزع فتيل الأزمة في أوكرانيا وخاصة في منطقة القرم، واحترام دستورها ووحدة أراضيها هو الذي سيكفل عدم تطورها لتهدد الأمن والسلم الدوليين، ويدعو الأردن جميع الأطراف ذات العلاقة إلى إيجاد الظروف المناسبة والامتناع عن الإجراءات التصعيدية وعدم إغلاق الباب أمام إيجاد الحلول التي ستحافظ على حقوق ومصالح الجميع، وتعيد الأمن والسلم إلى المنطقة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة لكسمبرغ على عقد جلسة اليوم العلنية، بشأن الأزمة في أوكرانيا ونقدر حضوركم هنا سيدي الوزير. ونحن ممتنون لمشاركة رئيس الوزراء الأوكراني ياتسينيوك وبيانه، وللإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام فيلتمان. كما نعرب عن تأييدنا القوي للعملية السياسية التي ترمي إلى إجراء انتخابات في ٢٥ أيار/مايو، تحت إشراف حكومة أوكرانيا.

لا تزال جمهورية كوريا يساورها قلق عميق جراء استمرار تصاعد التوترات في أوكرانيا. ونحن قلقون بشكل خاص جراء قرار برلمان القرم اجراء استفتاء وإعلانه الاستقلال من جانب واحد. وستزيد تلك الإجراءات من تفاقم حالة متوترة بالفعل. لا شك أنه من الأهمية بمكان احترام وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها بشكل كامل. وينبغي أن يحتفظ الأوكرانيين بالسلطة الكاملة على شؤون بلدهم، من دون تدخل أو تأثير قوى خارجية. وفي هذا السياق، نحث على الامتثال الكامل لجميع الاتفاقات الدولية والثنائية ذات الصلة، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤.

إن الأنشطة العسكرية التي تجري بلا هوادة في شبه جزيرة القرم، والتي تنتهك سيادة أوكرانيا، هي أيضا مصدر

قلق شديد. كما يتعين أن يتوقف فورا أي وجود أو نشاط عسكريين، لم تأذن بهما الحكومة الأوكرانية، ويشكلان انتهاكا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. كما أننا نرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تهدئة الحالة، لا سيما الجهود التي يبذلها الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونؤكد أيضا على أهمية الحوار الثنائي بين أوكرانيا والاتحاد الروسي.

إن جمهورية كوريا تعتقد بأنه سوف يكون لآليات رصد دولية ذات مصداقية تأثير مهدئ ملحوظ في الميدان. ومما يبعث على القلق في هذا الصدد، منع الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، وموظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من الوصول إلى منطقة القرم. ويجب ضمان وصول هذه البعثات بدون عوائق. كما يجب وقف أي إجراء يهدد سلامة وأمن الموظفين الدوليين.

إن تحقيق الاستقرار والازدهار في أوكرانيا أمر حاسم، ليس بالنسبة للسلام في أوروبا فحسب، ولكن خارجها أيضا. إننا نأمل حقا أن تخرج أوكرانيا من الأزمة دولة ديمقراطية قوية وشاملة للجميع ومزدهرة، تقودها فقط ارادة وتطلعات الشعب الأوكراني. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مساعدة شعب أوكرانيا على تحقيق ذلك الهدف.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية. تتابع الصين عن كثب تطورات الحالة الميدانية في أوكرانيا، التي لا تزال معقدة وحساسة للغاية بينما نحن نتكلم. إن الحالة في أوكرانيا اليوم هي نتاج لترابط معقد بين عوامل تاريخية وظروف ميدانية.

إن الصين تأسف للاشتباكات الأخيرة التي وقعت في شوارع كييف. كما أنها تدين أيضا أعمال التطرف والعنف. ويجب أن تأخذ الجهود المبذولة لمعالجة الشؤون الأوكرانية بعين الاعتبار، الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف العرقية في أوكرانيا، بهدف استعادة النظام الاجتماعي الطبيعي في أقرب وقت ممكن. وقد أعلنت الصين بوضوح في العديد من المناسبات العامة، موقفها القائم على المبادئ، فيما يخص مسألة أوكرانيا. وتواصل معالجة المسألة بموضوعية وحياد. إن موقف الصين الطويل الأمد هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية.

ويرى بلدي أنه يتعين على جميع الأطراف الآن التحلي بالهدوء وضبط النفس، ومنع المزيد من التصعيد للحالة، والتمسك بنهج حل الأزمة من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية. ويحدونا الأمل في أن تعزز جميع الأطراف المعنية التواصل والتنسيق، وتضع مصالح جميع الطوائف العرقية في أوكرانيا فوق كل شيء آخر، وتضع نصب أعينها الصورة الأكبر المتمثلة في حفظ السلم والاستقرار الإقليميين، وتقوم بتسوية خلافاتها بالوسائل المناسبة.

وتدعم الصين الجهود البناءة والمساعي الحميدة التي يقوم بها المجتمع الدولي من أجل وقف تصعيد الحالة في أوكرانيا. كما أننا منفتحون على جميع المقترحات والخطط التي من شأنها المساعدة على تخفيف حدة التوتر في البلد. ولا نزال ملتزمين بالاضطلاع بدور بناء فيما يخص التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة الأوكرانية.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسيد أرسني ياتسينيوك وأشكره على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفيري فيلتمان، على ما وافانا به من معلومات مستكملة عن الحالة في أوكرانيا.

إن الأزمة الحالية في أوكرانيا، ومعظم مناطق العالم تتخبط فعلا في الاضطرابات، أزمة لا قبل لنا بها. ولا يمكن للعالم أن يحتملها. ولا تزال نيجيريا تؤكد بصورة لا لبس فيها على الطابع

الخطير والحاسم للحالة في أوكرانيا. ولن نغالي مهما قلنا في التأكيد على ضرورة الاستعجال باتباع نهج حذر من لدن جميع الأطراف لتفادي استفحال الأزمة. وتزداد أهمية ذلك النهج اليوم، بينما تشير التطورات في الميدان إلى عدم تغير أي شيء تقريبا منذ آخر جلسة عقدها المجلس (انظر S/PV.7131). والمبدأ الأساسي المعرض للخطر في الأزمة هو احترام سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية. ونود أن نذكر جميع الأطراف المعنية بالتقيد بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ولا بد من التفاهم للتوصل إلى تسوية سلمية للمأزق الحالي. ولا بد من الثقة. ولا بد من إبداء المرونة والإرادة فيما بين الأطراف للانخراط في حو بناء وسلمي. ونود أن نحث جميع الأطراف على عدم التخلي عن الحوار، لأنه يتيح فرصة لا تعوض لمناقشة جميع المسائل من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة على نحو سلمي ومقبول للطرفين.

إن ركائز المصالحة ليست بعيدة المنال، إذ يمكن أن نجدها في الاتفاقات السابقة. فمذكرة بودابيست لعام ١٩٩٤ ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا لعام ١٩٩٠، التي تم تجديدها عام ١٩٩٧، صكان قيمان وموثوقان يشكلان إطارين متاحين لتسوية الأزمة في أوكرانيا، وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال للالتزامات والواجبات بموجب تلك الصكوك. كما نلاحظ أن المحاورين يمكن أن يضطلعوا بدور حيوي في تحسين الحالة.

وبينما يحرز الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش، التقدم في مناقشة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان مع أصحاب المصلحة في جميع أرجاء أوكرانيا، فإننا نعرب عن أسفنا لاضطراره إلى إلغاء زيارته إلى القرم التي تقع في قلب الأزمة الحالية. ونأمل أن يتمكن في القريب العاجل من إجراء تلك الزيارة، لأنها زيارة بالغة الأهمية.

كما نود أن يسمح بوصول جميع مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليتسنى لهم القيام بتقييم موضوعي للحالة في عين المكان. ونعتقد أن ذلك سيعزز تفهمنا للأزمة ويعمقه. ونود أن نؤكد مجددا موقفنا بأن الاستفتاء المزمع إجراؤه في القرم ينتهك دستور أوكرانيا، وهو إذن غير شرعي. ولذلك السبب، نناشد جميع السلطات في القرم أن تؤجل، بل تلغي، الاستفتاء المقبل. وإجراؤه سيزيد الطين بلة. ولدينا رغبة عارمة في رؤية أوكرانيا تنعم بالوحدة والسلام والديمقراطية، يمكن فيها لجميع المواطنين والطوائف التعايش في سلام وأمن وتناغم.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تعرب شيلي عن عميق قلقها إزاء العواقب الوخيمة التي قد تترتب عن إجراء الإستفتاء المعلن في جمهورية القرم ذاتية الحكم، مما سيؤدي إلى تصعيد الأزمة في أوكرانيا. ومن الحاسم أن يسهم المجلس كفالة أقصى قدر من الاستقرار والاعتدال لدى الأطراف، واستخدام جميع الوسائل المناسبة لإيجاد حل سلمي للأزمة. ونود أن نشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلة في الوقت المناسب، وبرئيس الوزراء، السيد أرسني ياتسينيوك، على مشاركته في هذه الجلسة. كما نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفير فيلتمان، على إحاطته الإعلامية، ونثني على عمل الأمين العام وبعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها نائب الأمين العام، والمبعوث الخاص للأمين العام، السيد روبرت سيري، والأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش.

وتؤكد شيلي مجددا على ضرورة احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولا بد أن تمتنع جميع الأطراف المعنية بالحالة عن الأعمال التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تعتبر أوكرانيا طرفا فيها. وفي ذلك السياق، لا بد من احترام سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن

يتجسد ذلك في الاحترام الكامل للدستور الأوكراني، الذي يكتسي أهمية خاصة اليوم ونحن على مشارف الاستفتاء الذي ستجريه جمهورية القرم ذاتية الحكم.

وتناشد شيلي سلطات أوكرانيا مواصلة جهودها لإجراء حوار وطني جامع. وعلى الصعيد الدولي، يجب على الأطراف ألا تحترم ميثاق الأمم المتحدة وتتقيد به فحسب، بل أيضا بمعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا لعام ١٩٩٧ ومذكرة بودابيست.. وينبغي استخدام جميع الوسائل المنصوص عليها في هذين الصكين لإيجاد حل سلمي للحالة. وندعو إلى الامتثال لمذكرة بودابيست، التي تلزم الطرفين باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها الحالية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها لتقويض السلامة الإقليمية للبلد أو استقلاله السياسي. وعلى نفس المنوال، نذكر بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، التي تنص على أن ”كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه“.

ونعرب عن أسفنا لعدم السماح للسيد سيمونوفيتش بدخول القرم، وباستمرار منع المراقب عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من دخولها أيضا. ولا بد من تمكين السيد سيمونوفيتش والمراقبين من الدخول بأمان إلى القرم. ونحث على عدم عرقلة جهود الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة.

وتدعو شيلي مجددا الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى استخدام آليات الحوار القائمة لمحاولة إيجاد ذلك الحل. وينبغي أن نتيح مزيدا من الوقت للدبلوماسية.

وفي الختام، أعيد التأكيد على حق شعب أوكرانيا، بما يضمن تنوعه ووحدته، في تقرير مصيره في إطار عملية جامعة تكفل سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، واحترام حقوق الأقليات.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على حضوركم شخصيا لترأس هذه المناقشة المفتوحة في وقت حاسم. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية، وأرحب برئيس وزراء أوكرانيا في هذا الوقت العصيب والحاسم بالنسبة له ولبلده. ومن المهم أن المجلس قد سمع منه مباشرة اليوم. وينبغي لنا أن نشيد به وبالسلطات الأوكرانية للتحلي بضبط النفس والشجاعة في مواجهة الاستفزاز المستمر وبذل الجهود من أجل رسم مستقبل جديد وشامل للجميع في أوكرانيا.

ونرحب بكل الجهود الدولية لإيجاد حلول للأزمة. ونشيد بالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لجهودهما. ونحن نؤيد البيان الصادر أمس عن مجموعة الدول الصناعية السبع، التي تكلمت بصوت واحد في حث روسيا على الانضمام إليها والعمل معاً من خلال العمليات الدبلوماسية لحل الأزمة. كما نثني على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإيجاد حل من خلال الحوار مع كل من روسيا وأوكرانيا. وبالمثل، يجب أن تبدي روسيا استعدادها للمشاركة بصورة جادة وبناءة مع القادة الأوكرانيين من أجل حل الأزمة.

وخلال اجتماعاتنا العديدة على مدى الأسبوعين الماضيين، كانت الرسائل الموجهة من أعضاء المجلس صريحة. إذ يجب احترام سلامة الأراضي الأوكرانية. وعلى روسيا أن تتخذ خطوات فورية مدروسة ومحددة لتهدئة الوضع، بما في ذلك، وبشكل حاسم، إصدار الأمر للقوات الروسية بالعودة إلى قواعدها، ويجب السماح لمراقبين مستقلين بالوصول إلى شبه جزيرة القرم للتحقق من الوضع على الارض. ولا بد أن تتعامل روسيا وأوكرانيا مع بعضهما البعض في حوار مباشر على مستويات عليا.

ومع ذلك، لم نلمس أي بادرة للتغيير في الإجراءات الروسية. وبدلا من ذلك، شهدنا استمرار الجهود الروسية لتعزيز سيطرتها على الأراضي الأوكرانية في شبه جزيرة القرم. ومدت روسيا سيطرتها على المنافذ الجوية والبحرية والبرية للوصول إلى شبه الجزيرة. وإغلاق المجال الجوي لشبه جزيرة القرم في وجه حركة النقل الجوي التجاري غير الروسية قطع الاتصالات بين شبه جزيرة القرم وبقية أوكرانيا. واستولت القوات الروسية على المنشآت العسكرية والحكومية الأوكرانية وحاصرت غيرها من المنشآت، بما في ذلك مقر القوات البحرية. وتشير تقارير إلى أنها بثت الألغام في عدد من المواقع. ولا يمكن تبرير تلك الأعمال بدعوى أنها تنطوي على تهديد افتراضي لأصول روسية أو رعايا روس. والسيدة ثورس، المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لشؤون الأقليات القومية، لم تجد أي دليل على انتهاكات أو تهديدات لحقوق الناطقين بالروسية في شبه جزيرة القرم خلال زيارتها.

كما أن حرية وسائط الإعلام تم قمعها بشدة في محاولة واضحة لمنع تغطية ما يحدث هناك. فقد تزايدت الاعتداءات على الصحفيين. وبالرغم من النداءات المتكررة للتحقق بشكل مستقل من الوضع على أرض الواقع، لم يسمح لمراقبي المنظمة العزل بالوصول إلى شبه جزيرة القرم ثلاث مرات حتى الآن. وبالمثل، لم يتمكن ممثلو الأمم المتحدة من القيام بزيارات. كما تعرض روبرت سيرى، المبعوث الخاص للأمين العام لأوكرانيا، لتهديدات من قبل رجال مسلحين، ومنع سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، من دخول شبه جزيرة القرم. وتقارير التخويف من تتار القرم من شأنها أن تثني بعثات تقييم حالة حقوق الإنسان عن المضي قدما حسب الخطط المرسومة.

كما أن إعلان برلمان القرم عن الاستفتاء، المقرر عقده يوم الأحد، لتقرير ما إذا كان ينبغي لشبه جزيرة القرم الاتفصال عن أوكرانيا، يمثل تصعيداً خطيراً للتوتر وزعزعة الاستقرار بعمق، وبالمثل، أيضا، كانت تصريحات البرلمانيين الروس بأن روسيا ستقبل رسمياً نتائج ذلك الاستفتاء. وأي استفتاء من هذا القبيل إنما يتعارض مع أحكام المادة ٧٣ من الدستور الأوكراني، التي تنص على أن تغيير للحدود الإقليمية لأوكرانيا ذات السيادة لا يمكن أن يتقرر إلا من خلال استفتاء وطني لكل أوكرانيا. كما أنه يخالف الفصل العاشر من الدستور، الذي يحدد الدور الدستوري للقرم داخل أوكرانيا. وقد شدد على ذلك كل من تورخينوف، القائم بعمل الرئيس الأوكراني، ورئيس الوزراء ياتسنيوك.

وقد طالب البرلمان الأوكراني في ١١ آذار/مارس أيضاً بإلغاء الاستفتاء. وبرلمان القرم نفسه ليست له صفة بهذا الشأن. ونلاحظ كذلك أن الاستفتاء سيجرى في وقت تملك فيه القوات الروسية السيطرة على شبه جزيرة القرم.

ولكل تلك الأسباب، ستكون نتائج الاستفتاء المقترح غير شرعية بطبيعتها ولن تكون مقبولة من المجتمع الدولي. ونرحب باقتراح الولايات المتحدة أن يعتمد المجلس مشروع قرار من شأنه أن يجعل ذلك واضحاً. وسوف نؤيد اعتماد مشروع قرار بهذا الشأن قبيل استفتاء الأحد.

ومع ذلك، ما زال هناك متسع من الوقت لحل الأزمة سلمياً، ولكن الفرصة قد تتبدد سريعاً. وقد أظهر المجتمع الدولي استعداده لدعم الجهود الرامية إلى حل الأزمة، التي لن يترتب على استمرارها عواقب وخيمة بالنسبة لشعب أوكرانيا فحسب، وإنما قد تصل تداعياتها إلى أبعد من ذلك بكثير. والبرلمان الأوكراني يطلب دعم الأمم المتحدة، ويجب أن نظل على استعداد لتقديم المساعدة. فالمبادئ الدولية التي في صميم العلاقات الدولية ليس في أوروبا فحسب بل على مستوى العالم، وهذا أمر مهم بصورة أساسية لكل وجميع الدول ذات السيادة، باتت على المحك.

ولكي تكون هناك فرصة للدبلوماسية، يتعين على روسيا تهدئة الوضع. يجب أن تسحب قواتها إلى قواعدها وأن تقلل أعدادها إلى المستويات المتفق عليها. ويجب أن تسمح أيضا بوصول مراقبين دوليين لشبه جزيرة القرم للتحقق من الوضع على الأرض وأن تقبل بعثة المراقبة المقترحة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما يجب أن تبدي احترامها لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، بما في ذلك من خلال الكف عن أي دعم لاستفتاء الأحد المقترح. ويجب أن تنخرط في حوار مباشر مع أوكرانيا، وهو ما طالبت به أوكرانيا مراراً وتكراراً، سواء ثنائياً أو من خلال آليات دبلوماسية، كفريق الاتصال المقترح. وقد عرض المجتمع الدولي المساعدة والحوار. ولا بد أن تعمل روسيا الآن مع الشركاء الدوليين لضمان حل الأزمة سلمياً.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأقوم بالرد مباشرة على السؤال المباشر الذي وجهه لي السيد ياتسنيوك. إن الروس لا يريدون الحرب، وأنا على يقين أن الأوكرانيين لا يريدونها أيضا. وعلاوة على ذلك – وهذا ما أريد تأكيده على وجه الخصوص – نحن لا نرى أي أساس للنظر إلى الموقف بهذه الصورة. نحن لا نريد مزيداً من تفاقم الموقف.

إن روسيا لم تثر موجة العنف المزعزعة للاستقرار التي حددت التطورات في أوكرانيا في الأشهر الأخيرة. بعض الزملاء الذين تكلموا قبلي هنا اليوم رسموا صورة قريبة من المثالية بشأن الحالة في أوكرانيا. زعموا أنه لولا روسيا، لعاش الجميع في أوكرانيا حياة طويلة وسعيدة. البعض الآخر حاول ببساطة أن ينسب لنفسه دوراً في الأزمة. بالنسبة لهم، قد يبدو الأمر لعبة. بالنسبة لنا، هي مسألة حياة وقواعد أساسية للقانون الدولي. وإذا أردنا فهم كيفية تطبيع الموقف، لا بد لنا من تحليل موضوعي للأسباب الجذرية للأزمة الراهنة.

قلنا في هذه القاعة بالفعل إنه لم تكن هناك أسباب موضوعية لتفاقم الحالة في أوكرانيا في الأشهر القليلة الماضية. وكل ما في الأمر أنه كان على الرئيس يانوكوفيتش وحكومته اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان من المفيد لأوكرانيا التوقيع على اتفاق الانتساب مع الاتحاد الأوروبي الذي اقترحته بروكسل. ورد الفعل على قرار كييف بالامتناع عن ذلك في الوقت الحالي مع الحفاظ على ما يسمى بالنظرة المستقبلية الأوروبية لا أساس له على الإطلاق. والتصعيد أثارته القوات في أوكرانيا والمتعاطفون الغربيون مع ذلك البلد.

وبعد رفض الدخول في مفاوضات ثلاثية بشأن المشاكل الاقتصادية في أوكرانيا، في إطار التنسيق بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وروسيا، بدأت بروكسل، ولسبب ما، واشنطن العاصمة، تطالب، تقريبا في شكل إنذار، بتوقيع كييف على اتفاق الانتساب، الأمر الذي كانت له آثار اقتصادية كبيرة بالنسبة لأوكرانيا. و لم تكتفيا بالتوجه إلى الحكومة، بل توجهتا إلى الشارع أيضاً.

وبطبيعة الحال، فإن لشعب أوكرانيا الحق في الاحتجاجات السياسية السلمية. ولكن لماذا يحول الميدان إلى معسكر للجيش؟ لماذا ترسل صفوف من المتشددين المدربين والمجهزين بشكل جيد إلى وسط كييف من قبل شخص ما؟ لماذا كان استفزاز ممثلي وكالات إنفاذ القانون برشقهم بحجارة الأرصفة وقنابل المولوتوف، واستخدام الجرافات كسلاح لإرهاب الشارع؟ هل الاستيلاء على المباني الإدارية ومقر حزب سياسي، وقتل وتعذيب المعتقلين هناك – على سبيل المثال، في غرف التعذيب التي أقيمت في مبنى نقابات العمال – هو مما يتفق مع الديمقراطية؟ إن أعمال العنف التي ارتكبت في كييف تتطلب بوضوح إجراء تحقيق دولي دقيق.

والصورة التي رسمتها كييف والدعاية الغربية تتناقض تماما مع تلك التقارير التي تشير إلى أن نفس الأشخاص أطلقوا النار على مواقع كانت تحتلها وكالات إنفاذ القانون والمتظاهرون. هناك أيضا تقارير حديثة تشير إلى أنهم أطلقوا

النار كذلك على مقر ما يسمى قائد الميدان، الذي يقود الآن مجلس الأمن الوطني في أوكرانيا.

لماذا يؤجج ممثلو البلدان الغربية العداوة والاضطراب؟

لماذا دعا رئيس برلمان ليتوانيا، عبر خطاب ألقاه في الميدان، إلى استمرار الأعمال المناهضة للحكومة؟ ولماذا كان هناك وزراء خارجية وغيرهم من كبار موظفي الخدمة المدنية وممثلي بعض الدول الغربية بين المتظاهرين؟ ولماذا كان تدخّل سافر كهذا في الشؤون الداخلية لإحدى الدول، في تجاهل صارخ لسيادتها؟

وأيا كان الحكم على أنشطة السيد فيكتور يانوكوفيتش خلال تلك الفترة لا يستطيع أحد في هذه القاعة القول أنه لم يسع إلى التوصل إلى حل توفيقي ممكن مع المعارضة. وقد عرض منصب رئيس الوزراء على السيد ياتسنيوك. فلماذا لم يغتنم تلك الفرصة للحيلولة دون انزلاق البلد إلى كارثة اقتصادية؟ ولماذا لم يغتنم الفرصة التي لا تتيحها العروض التي قدمها له الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فحسب، بل والتي يتيحها استعداد الاتحاد الروسي لتقديم المساعدة عن طريق توفير الائتمانات وتوفير الوقود بأسعار مخفضة للشروع في تحقيق استقرار الحالة الاقتصادية؟

وأخيرا، لماذا لم يغتنم الفرصة التيأتاحها الاتفاق المبرم في ٢١ شباط/فبراير لإنهاء الأزمة، واستئناف العملية السياسية العادية، فضلا عن ترسيخ التماسك الاقتصادي والسياسي للبلد؟ فهل يكمن السبب في أنه لا مصلحة للساعين إلى السلطة والحكم في تحقيق الديمقراطية، وأنهم يسعون إلى الديكتاتورية حين هددوا جميع الذين يخالفونهم الرأي، بمن في ذلك أعضاء البرلمان؟ ونتيجة لذلك، فقد أطيح بالرئيس الشرعي للبلد وأجبر على مغادرة كييف تحت تهديد العنف البدني.

ويدرك الحاضرون هنا في هذه القاعة تماما، أن الإطاحة بالسلطة عن طريق العنف أمر غير شرعي. فقد أدينت مثل هذه الأعمال مرارا وتكرارا، بما في ذلك، في الوثائق التي اعتمدها مجلس الأمن. وبدلا عن حكومة الوحدة الوطنية المنصوص عليها عملا بالاتفاق المبرم في ٢١ شباط/فبراير، شّكّلت حكومة للمنتصرين في كييف، على النحو الذي اعترف به السيد ياتسنيوك. وعليه، فقد أعطيت العديد من المناصب الرئيسية، بما في ذلك منصب وزير الدفاع، لممثلي حزب الحرية القومي المتطرف. وفي القرار الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وصف البرلمان الأوروبي آراء ذلك الحزب بأنها معادية لروسيا وللسامية، وأنها تدعو إلى كره الأجانب وتتعارض مع القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي. ودعا جميع الأحزاب المؤيدة للديمقراطية الممثلة في البرلمان إلى عدم تشكيل تحالفات مع ذلك الحزب. فأين هي تلك القيم الأوروبية الآن؟ وهل تتمسك بها السلطات الجديدة في أوكرانيا؟

وفي واقع الأمر، فإن الدعامة الحقيقية لتلك القوى هي تنظيم أكثر تطرفا يُدعى القطاع اليميني. وقد كشف زعيمه عن طموحاته الرئاسية بكل وضوح. ثم إن المتطرفين لم يلقوا أسلحتهم على النحو المطلوب بموجب اتفاق ٢١ شباط/فبراير. وعلاوة على ذلك، فإنهم يستأنفون تكديس ترساناتهم وزيادتها بالأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من المستودعات العسكرية. وفي الوقت ذاته لم تفعل السلطات الجديدة شيئا فيما يتعلق بتنظيم الحوار الوطني الهادف إلى إجراء إصلاح دستوري حقيقي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ٢١ شباط/فبراير.

ومع ذلك، فقد بذلت السلطات الجديدة قصارى جهدها لاستعداء المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية في أوكرانيا. فقد تخلصت تلك السلطات أولا، من قانون اللغات الذي أضفى طابعا رسميا على اللغة الروسية. ثم تخلصوا في الخطوة الثانية من جميع النسخ الروسية للمواقع الإلكترونية الحكومية. وعوضا عن المشاركة في الحوار، ترسل كييف مفوضيها السياسيين إلى المنطقة الشرقية. ويجري اعتقال المنشقين، مثلما حدث مع حاكم منطقة

دونيتسك الذي يحظى بالتأييد على نطاق واسع، لمجرد إعرابه عن اعتزامه المشاركة في الانتخابات الرئاسية، ومع دوبكين، الحاكم السابق لمنطقة خاركيف. في الواقع فإن سلطات كييف نفسها هي التي تعمل على تقسيم البلد إلى شطرين.

لقد قيل الكثير في المجلس اليوم – وبقدر كبير من الحماس في غالب الأحيان – فيما يتعلق بالحالة في شبه جزيرة القرم، وقرار المجلس الأعلى لجمهورية القرم المستقلة ذاتيا، بإجراء استفتاء بشأن البت في الانضمام إلى روسيا، أو أن تمنح حكما ذاتيا على نطاق أوسع داخل أوكرانيا. وهناك من يشكك في شرعية استفتاء كهذا. ومع ذلك، فإن ما ليس مقبولا بحق هو التلاعب بمبادئ وقواعد القانون الدولي وانتزاعها بصورة تعسفية ليس من السياق العام للقانون الدولي فحسب، بل ومن الأوضاع السياسية والخصائص التاريخية الملموسة أيضا.

وفي كل حالة بعينها، لا بد من السعي إلى تحقيق التوازن السليم بين مبدأي السلامة الإقليمية والحق في تقرير المصير. ومن الواضح أن إعمال الحق في تقرير المصير في صيغة الانفصال عن دولة قائمة بعينها، إنما هو تدبير استثنائي. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالحالة في القرم، فإن من الواضح أنه قد نشأ عن فراغ قانوني عقب الانقلاب العنيف على الحكومة الشرعية من قبل القوميين المتطرفين في كييف، علاوة على تهديداتهم المباشرة بفرض نظامهم في جميع أنحاء الأراضي الأوكرانية.

وقد سارعت العديد من البلدان التي تكلم ممثلوها اعتراضا على تعبير شعب القرم عن إرادته الشعبية، إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو الذي أعلن عنه دون إجراء استفتاء، بل بموجب قرار اتخذه البرلمان فحسب، على الرغم من احتجاجات بلغراد عليه، وأن ذلك الإعلان قد جاء في وقت كانت تنفذ فيه بلدان حلف شمال الأطلسي عملية عسكرية غير شرعية في ظروف أُجبر فيها غالبية السكان الصرب على مغادرة الإقليم. ولن أتكلم هنا عن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي ما يزال سليما تماما فيما يتعلق بإنشاء محمية دولية في كوسوفو.

ومن المعروف جيدا أن الاستفتاء ليس مفهوما جديدا. بل لقد أجريت استفتاءات – أو ستجرى – في بورتوريكو وجبل طارق، وجزر فوكلاند وكاتالونيا واسكتلندا. وتختلف السياقات التاريخية والقانونية، علاوة على نتائج جميع تلك الاستفتاءات. بيد أن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن سكان تلك الأقاليم أتيحت لهم أو ستتاح لهم فرصة التعبير عن إرادتهم الحرة. وعليه، فلماذا يكون سكان القرم استثناء؟

وهناك أمثلة سابقة مثيرة للاهتمام في هذا الصدد. فقد أعلنت جزر القمر عاستقلالها عن فرنسا في عام ١٩٧٥ وتم قبولها بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة تتألف من أربع جزر. ومع ذلك، نظمت فرنسا في شباط/فبراير ١٩٧٦ استفتاء لسكان إحدى تلك الجزر – وهي جزيرة مايوت – لتحديد ما إذا كانوا يرغبون في البقاء جزءا من فرنسا أو أن يكونوا جزءا من دولة جزر القمر الجديدة. وقد صوّت السكان بأغلبية ضئيلة اعتراضا على الاستقلال عن فرنسا. وحاول رئيس الدولة في جزر القمر الحيلولة دون حدوث ذلك. وطلب في شباط/فبراير ١٩٧٦، عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن (انظر S/PV.1888). وقد وصفت الإجراءات التي اتخذتها فرنسا بأنها عدوان سافر وتعدٍ على الوحدة الوطنية لدولة جزر القمر. وأشار رئيس الدولة إلى أنه وفي إطار القانون الفرنسي الساري قبل استقلال جزر القمر، كانت جزيرة مايوت جزءا لا يتجزأ من إقليم جزر القمر. وأكد أيضا على أنه قد تم قبول جزر القمر دولة عضوا في الأمم المتحدة، تتألف من أربع جزر. غير أن جميع تلك المحاولات قد باءت بالفشل. فقد مارست فرنسا حق النقض على مشروع القرار S/11967 الذي يؤيد موقف جزر القمر.

ويشير إعلان استقلال الولايات المتحدة إلى حالة أصبح من الضروري فيها أن يعمد الشعب إلى التخلي عن الروابط

السياسية التي تربطه مع شعوب أخرى. ولنرى كيف ينظر شعب القرم إلى ذلك الموقف خلال الاستفتاء المقبل.

وأخيرا، فقد أشار بعض المتكلمين في المجلس إلى الإجراءات التي اتخذها أسطول البحر الأسود في القرم. ونرى من جانبنا أن تلك الإشارات غير صحيحة. فأسطول البحر الأسود الروسي لا يتدخل بأي حال من الأحوال في الوضع المفضي إلى الاستفتاء الذي أعلن عنه سكان القرم ونظموه بأنفسهم.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): كما أشار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، فيلتمان، في البيان الذي أدلى به، فهذه هي المرة السادسة منذ ١ آذار/مارس التي نجتمع فيها لتناول الأزمة الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، أدان رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي انتهاك الاتحاد الروسي سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية دون سابق استفزاز، ودعوا الاتحاد الروسي إلى سحب قواته فورا إلى المناطق التي توجد فيها بصورة دائمة. وقد عضّد تلك الدعوة بيان صادر عن زعماء مجموعة البلدان السبعة والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أكد على عدم شرعية الاستفتاء في القرم، ودعا جميع الأطراف إلى الكف عن تأييد الأنشطة غير الدستورية.

وبوصفه زعيما وطنيا، كان ينبغي أن يولي الرئيس السابق يانوكوفيتش، أوكرانيا أولوية قصوى، إلى جانب بذل كل ما في وسعه لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها. وكان ينبغي أن يتولى قيادة تنفيذ اتفاق ٢١ شباط/فبراير الذي وقّع عليه بعد لأيٍ في حين رفض الاتحاد الروسي التوقيع عليه، كما أشار السفير الفرنسي ببلاغة. وعوضا عن ذلك، تخلى يانوكوفيتش عن بلده ولاذ بالفرار، الأمر الذي جعل البلد عرضة للضم والتقسيم. وفي ظل هذه الظروف، عيّن البرلمان الأوكراني – الذي لا يمكن الطعن في شرعيته – رئيس وزراء جديد،وفقا للدستور الأوكراني وبأغلبية ساحقة من الأصوات، بغية تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل تماما التنوع العرقي والجغرافي للسكان في أوكرانيا، على النحو الذي أشارت إليه أيضا زميلتنا من الولايات المتحدة.

ونثني على ما تحلت به الحكومة الأوكرانية، وشعبها وجيشها، من قدرٍ عالٍ من الجلد، وضبط النفس إزاء التصعيد المستمر والاستفزازات والهجمة الدعائية الواسعة النطاق. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على استعداد رئيس الوزراء للسعي إلى حل الأزمة الراهنة بالوسائل السلمية والتزامه بذلك.

لم يسبق أن أجري استفتاء بهذه السرعة، بل لقد عمدوا حتى إلى اختزال ذلك الوقت القصير للغاية، ما يشكل انتهاكا واضحا لدستور لأوكرانيا وكذلك لدستور القرم، الذي ينص بشكل لا لبس فيه على أن القرم جزء لا يتجزأ من أوكرانيا. لقد أعرب سكان القرم الأصليون من تتار القرم، بالصوت العالي، عن رفضهم انفصال القرم، وأكدوا مجددا رغبتهم في أن يظل وطنهم الأم جزءاً من أوكرانيا. لكن لا أحد سيحسب أصواتهم، ولا أصوات المجموعات العرقية الأخرى التي تقطن القرم، بمن في ذلك الأوكرانيون أنفسهم، لأن الاستفتاء قد صمِّم خصيصاً لتأييد الانفصال. ببساطة ليس هناك خيار آخر سوى قول نعم للتقسيم.

الجدير بالذكر أن روسيا، في الوقت نفسه، تتعجل سن تشريع من شأنه أن ييسر ضم القرم، أو ضم أي جزء من أي بلد آخر في ذات السياق. ولا يسع المرء إلا أن يتخيل الهواجس التي سرت من جراء ذلك في شتى أنحاء المنطقة، حيث لا تزال ذكريات الاحتلال والغزو السوفياتي حية.

لطالما اعترف الاتحاد الروسي بسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها، بوصفه من الموقعين على إعلان ألماتي لعام ١٩٩١، ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، واتفاق عام ١٩٩٧ بين روسيا وأوكرانيا بشأن شروط وجود أسطول البحر الأسود

الروسي على أراضي أوكرانيا، ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي لعام ١٩٩٧. علاوة على ذلك، فقد التزم، بوصفه من الموقعين على مذكرة بودابست، بحماية وضمان سيادة أوكرانيا وحرمة أراضيها وسلامتها، في مقابل تخلي أوكرانيا عن ترسانتها من الأسلحة النووية، كما نصت المذكرة على ذلك.

إن انتهاك الاتحاد الروسي الصارخ للالتزامات الثنائية والقانون الدولي يقوض أسس القانون الدولي فضلا عن السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونناشد بقوة جميع الدول أن تعلن بوضوح أنها لن تعترف بالاستفتاء ونتائجه.

لا شيء مما قيل، بما في ذلك ما قاله السفير الروسي، يبرر الإجراءات التي اتخذتها روسيا والقوات الموالية لها في شبه جزيرة القرم. لا شيء على الإطلاق. وأياً كانت الشواغل – الشواغل المشروعة – التي أثيرت بشأن أوضاع الأقليات العرقية – اللغوية، فكان يمكن معالجتها بسهولة من خلال الصكوك الإقليمية والدولية القائمة، وما زال ذلك ممكناً. يملك المجلس الأوروبي الكثير من الآليات اللازمة لذلك الغرض، وهو مستعد للمشاركة. وينطبق الأمر نفسه على منظمة الأمن والتعاون في أوربا وعلى الأمم المتحدة. فلنترك تلك المنظمات تؤدي وظيفتها، تماما مثلما فعلت بنجاح في مناسبات عديدة أخرى، لا سيما منذ أن وجهت أوكرانيا الدعوة مرارا وتكرارا لمراقبين وممثلين عن تلك المنظمات، وأعلنت قبولها بالزيارات والتقييم والتفتيش والرصد. ليس لدى أوكرانيا ما تخفيه.

أما مناوؤوها فلديهم ما يخفونه. فأي سبب آخر يدفع بعض القوى إلى أن تحاول كل ما في وسعها من أجل عزل القرم قبل الاستفتاء غير الشرعي؟ لقد قامت القوات الموالية لروسيا، مدعومة بالوجود العسكري الروسي الذي ما فتئ يتعاظم في القرم، بمنع وصول الأفرقة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما منعت وصول الأمين العام المساعد سيمونوفيتش، والمبعوث الخاص للأمين العام، روبرت سيري، الذي تعرض للمضايقة ومُنع من الدخول مرتين. ويتعرض أوكرانيو القرم للهجوم، ويُتهمون بأنهم محتلون في بلدهم نفسه، ويوصمون جميعاً بالفاشية والنازية، لا لشيئ إلا لكونهم أوكرانيين.

وبات المجال الجوي في القرم مغلقاً أمام الرحلات الجوية، باستثناء القادمة من موسكو والذاهبة إليها. وأغلقت الممرات المائية، وقُطعت إمدادات الكهرباء والمؤن عن القوات الأوكرانية. وأغرِقت سفنٌ في المداخل المائية المؤدية إلى شبه الجزيرة، وحفرت الخنادق؛ وكما ذكرت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، فإنه يجري حالياً زرع الألغام. وتخضع المداخل البرية للمراقبة من قبل رجال مدججين بالسلاح يتكلمون بالروسية لم يتسن تحديد هويتهم. كما عُمِد إلى إغلاق الفضاء الإعلامي الخاص بالقرم. وأغلقت جميع القنوات الإعلامية الأوكرانية والشبكات التتارية المحلية وحلت محلها قنوات روسية تبث باستمرار دعاية معادية لأوكرانيا. وتعرض صحفيون للتهديد والاعتداء والاختطاف.

وفي ذلك السياق المتسم بعزل القرم، واستخدام القوات الموالية لروسيا تكتيكاً يقوم على التهديد بالسلاح، واحتدام الهستيريا المعادية لأوكرانيا، من المقرر أن يجري الاستفتاء غير القانوني عطلة نهاية هذا الأسبوع، مما يمهد الطريق لقيام الاتحاد الروسي بضم شبه جزيرة القرم. إن هذه الأزمة تثير بالغ القلق. فإلى جانب انتهاك المبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي، والاعتداء على سيادة بلد وسلامة أراضيه، تنطوي الأزمة على بُعد إنساني ينذر بالانفجار. إن الدعاية المعادية لأوكرانيا، المصحوبة بوابل من الأكاذيب، تنذر بإطلاق مردة الكراهية، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب مدمرة على المنطقة وعلى الأمن الدولي ككل.

إننا ندعو الاتحاد الروسي إلى وقف الترويج للحرب، والحملة الخطيرة ضد جيرانه، وأن يستغل الوقت القليل الذي

تبقى للدخول في حوار مفتوح والسماح بمشاركة الوساطة الدولية. ونناشد الاتحاد الروسي أن يسحب قواته، ما دام ذلك لا يزال ممكنا، إلى مواقعها الاعتيادية، وأن يقبل بسيادة القانون الدولي، وأن يجدد احترامه لميثاق الأمم المتحدة، وأن يدخل في حوار مباشر مع كييف بدون أي مزيد من التأخير، وأن يلجأ إلى الآليات القائمة في حل الأزمات، وأن يقبل بالمبادرات التي تقوم بها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجلس الأوروبي، وبأي مبادرات أخرى متاحة تهدف إلى وقف التصعيد واللجوء إلى إطلاق آليات المراقبة الدولية.

لا يمكن أن يقوم حل الأزمة في أوكرانيا إلا على السلامة الإقليمية للبلد وضمان سيادته، علاوة على التقيد الصارم بالقانون الدولي ومعايير السلوك الدولية. إنْ ضاعت هذه الفرصة، فسوف يكون لها عواقب على النظام الدولي يصعب تقييمها، وسوف تتحمل روسيا المسؤولية الكاملة عنها. ولا تزال الفرصة سانحة، كما قال زميلنا السفير البريطاني. الأمر يعود إلى الاتحاد الروسي في أن يبقي ذلك الباب مفتوحاً، أو أن يوصده في وجه المجتمع الدولي.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية. وأرحب برئيس وزراء أوكرانيا المؤقت، السيد ياتسينيوك، وأشكره على المعلومات التي قدمها.

تراقب تشاد بقلق بالغ استمرار تصاعد الأزمة في أوكرانيا، على الرغم من الدعوات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، إلى الهدوء وضبط النفس. ونعتقد أنه لا يزال من الممكن السير على طريق المصالحة الوطنية وصون وحدة أوكرانيا من خلال الحوار بين مختلف العناصر واحترام التنوع.

وتدعو تشاد أيضا إلى احترام السلامة الإقليمية، وعدم استخدام القوة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. يجب على الطرفين اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة مناخ من الحوار يفضي إلى مصالحة وطنية حقيقية واحترام حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأقليات. تؤيد تشاد الوساطة الدولية بغية التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة، وترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لبلوغ تلك الغاية.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لما أبدته لكسمبرغ من التزام في رئاستها لمجلس الأمن، وليس أدل على ذلك من توليكم أنتم، سيدي الرئيس وزير الخارجية، رئاسة جلسة اليوم. ونشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية عن هذه المسألة، وعلى الدعوة التي وجهها. ونعرب عن تقديرنا للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام. ونشيد بمختلف الجهات الفاعلة التي تتعاون من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي لهذه الأزمة. ونرحب برئيس وزراء أوكرانيا، شاكرين له مشاركته في جلسة اليوم.

تتابع الأرجنتين بانشغال الحالة في أوكرانيا، بخاصة منذ أن تسلمنا المذكرة الموجهة من الممثل الدائم لذلك البلد في ٢٨ شباط/فبراير (S/2014/136). لقد أولى المجلس والمجتمع الدولي المسألة اهتماماً مكثفاً، إذ إنّ الحالة تتعقد على نحو متزايد.

يجدد وفد الأرجنتين التأكيد على أن من الضروري أن نتمسك بالمبادئ التي تعهدنا بالتمسك بها عندما أصبحنا أعضاء في الأمم المتحدة.

وعلى وجه الخصوص، يجب أن نذكر بالتزامنا بعدم التدخل في المسائل التي تندرج ضمن نطاق الولاية المحلية للدول. وفي ضوء ذلك، نفهم أن الإجراءات التي تتخذها أي دولة أو منظمة دولية يجب أن تكفل الاحترام الواجب لأسلوب إدارة أوكرانيا لشؤونها الداخلية.

وترى الأرجنتين، بوصفها عضوا في المنظمة، أنه من الضروري تسليط الضوء على الواجب الأساسي المتمثل في

احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول. لقد حافظ بلدي على مدى تاريخه على هذا المبدأ، حتى قبل وجود الأمم المتحدة ذاته، وسيواصل ذلك بثبات.

لقد تابعنا بقلق تطور الحالة الداخلية في أوكرانيا واستمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلت بها مختلف السلطات في ذلك البلد أمام هذا المجلس. ونحن نشعر بالقلق إزاء العنف الماضي والحاضر واحتمال أن يزداد سوءا. ونأسف لأنه، على الرغم من النداءات المتكررة إلى جميع الأطراف وأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يسهم في الخطاب الملهب للمشاعر ويزيد من تفاقم الحالة، ولا سيما الأفعال الانفرادية على أرض الواقع، فإنه لم يتسن حتى الآن اتخاذ خطوات موضوعية لإقامة حوار بناء وحسن النية بهدف التوصل إلى حل للأزمة الراهنة.

ومن الضروري أن ييسر المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة في أوكرانيا نفسها إقامة حوار ديمقراطي ويسهم في إيجاد حلول سلمية للحالة الراهنة. وفي هذا الصدد، يود الوفد الأرجنتيني أن يناشد بحزم جميع الأطراف الأوكرانية الامتناع عن اتخاذ مواقف وقرارات يمكن أن تزيد الحالة سوءا أو تفرض أمرا واقعا يعوق الحوار والبحث عن الحلول التوفيقية اللازمة التي من شأنها أن تجعل التوصل إلى حل شامل ممكنا.

ويحدونا الأمل في أن تسلك التطورات الداخلية في أوكرانيا مسارا ديمقراطيا، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لكي تكون شاملة للجميع. وفي الوقت نفسه، نرى أن من الضروري مراعاة الاحترام التام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. تعلمنا تجربتنا الوطنية في هذا الصدد أنه بالنسبة لأي مجتمع محلي، فإن هذا الالتزام أساسي لضمان مستقبل يسوده السلام والتنمية مع الإدماج الاجتماعي والتشغيل التام للمؤسسات الديمقراطية. ويحدونا الأمل في أن يسود جميع مراحل العملية الاحترام الواجب لجميع الأقليات، سواء الإثنية أو اللغوية أو الثقافية أو الدينية.

تتجه الجهود الدولية نحو إيجاد حلول من خلال القنوات الدبلوماسية. وقد تبلورت في صورة اجتماعات رفيعة المستوى في باريس وروما، فضلا عن مختلف الاقتراحات المتعلقة بنشر بعثات وساطة أو مراقبة. ورغم أن هذه المبادرات لم تكن مثمرة، يجب مضاعفة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق التقارب للتخفيف من حدة التوترات على أرض الواقع، وفي الوقت نفسه، فتح المجال للحوار من أجل حل الأزمة. إن سبيل الخروج من الأزمة الراهنة سياسي ويجب أن يكون سلميا ومنسقا.

ويجب أن يسهم المجتمع الدولي بنشاط من خلال الآليات التي يرى الأوكرانيون أنها ضرورية أو ملائمة لتحقيق السلام الداخلي في البلد. ويحدونا الأمل في أن يمكن للمنظمات الإقليمية المختصة الإسهام بصورة بناءة في هذا الصدد. ويتعين علينا جميعا الامتناع عن مفاقمة الانشقاق الداخلي والتقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل بأي وسائل عسكرية أو اقتصادية أو سياسية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

أما بالنسبة لمجلس الأمن، نحن نفهم أن مسؤوليتنا الأساسية هي مواصلة تقديم المقترحات الملموسة التي من شأنها أن تسهم في حل الأزمة ومتابعة الحالة على النحو المناسب بغرض الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، واتخاذ التدابير المناسبة، عند الاقتضاء. ويمكنكم التعويل على التزام الأرجنتين بتلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب رئيس الوزراء ياتسينيوك الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد ياتسينيوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، السيد الرئيس، وأعضاء المجلس على دعمكم

غير المشروط لسلامة بلدى الإقليمية واستقلاله وسيادته. هذا شئ عظيم في الواقع، وسوف أبلغ الشعب الأوكراني الرسالة التي مفادها أن الجميع، باستثناء واحد، يؤيد استقلال بلدي وسلامته الإقليمية. وما زلنا نعتقد أنه يمكننا إيجاد حل سلمي. إن حكومة بلدي ملتزمة بتنفيذ جميع الالتزامات الدولية. ونحن نلتزم بجميع المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقعتها أوكرانيا وصدقت عليها.

كانت القرم ولا تزال وسوف تظل جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا. لن نعترف مطلقا بأي نوع من أنواع ما يسمى بالاستفتاء المؤقت والمصطنع والمزور. نحن على استعداد لإجراء حوار على الصعيد الوطني من أجل زيادة سلطات جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي في البرلمان الأوكراني من خلال الوسائل والأدوات الدستورية. سوف نحمي كل الأقليات في بلدي وندافع عنها. نحن نتمسك بمبدأ الدستور الأوكراني، الذي يقول إنه، فيما عدا اللغة الأوكرانية، فإن اللغة الوحيدة الأخرى المشار إليها في المادة ١٠ من دستور أوكرانيا هي اللغة الروسية. وسوف نحمي دين كل من هو مواطن أوكراني. ونريد أن نكون واضحين جدا في القول بأن هذه الحكومة مستعدة لإجراء حوار مفتوح.

لقد مددنا أيدينا إلى روسيا، لكننا وجدنا في المقابل فوهات المدافع. غير أننا ما زلنا نعتقد أن روسيا مستعدة للتفاوض ومعالجة هذا الصراع المأساوي، ليس في علاقاتنا الثنائية فحسب، ولكن في أوروبا بأكملها، بالوسائل السلمية. ما نطلبه هو الحقيقة. سوف يحكم علينا التاريخ. لدينا الفرصة لكي نصنع التاريخ. وسوف نفعل كل ما في وسعنا من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار، ومن أجل إنقاذ بلدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.